الرئيس طالباني يهنّئ الشعب بمناسبة رأس السنة الهجرية

بغداد / المدى

هنأ رئيس الجمهورية جلال طالباني الشعب العراقي بمناسبة حلول العام الهجري الجديد وفي ما يأتي نص التهنئة:

"مع إطلالة العام الهجري الجديد، نتقدم بأحر التهاني والتمنيات إلى جميع المسلمين والبشرية بعام خير وسلام.. والى شعبنا بالمزيد من النجاحات والتقدم في بناء دولة العدل والديمقراطية والرفاه.

ونسأل الله تعالى أن يكون العام الهجري المقبل عاماً لترسيخ الأمن والاستقرار.. وأن يحفظ بعنايته العراقيين في عراق الجميع.. انه سميع مجيب.

جلال طالباني
رئيس الجمهورية"

وزير الخارجية: العربي في بغداد قريباً تحضيراً للقمة

زيباري يؤكد معارضة العراق فرض عقوبات اقتصادية على دمشق

□ **النجف / المدى**

كشف وزير الخارجية هوشيار زيباري أمس عن قرب وصول الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي إلى بغداد لبحث ترتيبات القمة العربية المقبلة، وفيما أكد أن العراق لديه تحفظات على فرض عقوبات اقتصادية بحق سوريا، أشار إلى أن المالكي قبل دعوة من رئيس الوزراء الكويتي لزيارة الكويت لبحث الملفات العالقة.

وقال هوشيار زيباري في مؤتمر صحافي عقده أمس في محافظة النجف، إن "حق العراق في إقامة القمة العربية ببغداد مازال ثابتا ولم يتغير"، مبينا أن "الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي سيصل إلى بغداد قريبا لبحث ترتيبات القمة العربية المقبلة".

وأضاف زيباري أن "التأخير الذي طرأ عليها سببه ثورات الربيع العربي"، مؤكدا رغبة "العراق في عقد القمة بموعدها ومكانها المقررين".

وسبق أن أعلنت وزارة الخارجية العراقية، منتصف أيلول الماضي، عن رغبة الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي بزيارة العراق قريبا لبحث الاستعدادات الجارية لعقد القمة العربية المقبلة ببغداد في موعدها المقرر.

وأعلنت الجامعة العربية، في الخامس من أيار الماضي، تأجيل القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في بغداد إلى آذار من العام 2012، بناءً على طلب عراقي بعد توافق الدول العربية الأعضاء نظرا للواقع الجديد غير المناسب لانعقاد القمة وللخروج من خانة العناد، فيما أبدت تأييدها لمرشح مصر لمنصب الأمين العام للجامعة نبيل العربي.

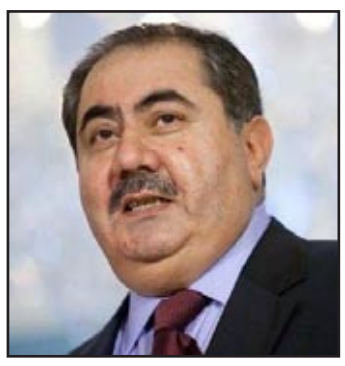

زيباري

العربي

وفي شأن آخر أشار وزير الخارجية إلى أن "العقوبات الاقتصادية على سوريا لم تقر حتى الآن وسيشارك العراق في الاجتماعات الخاصة بذلك"، لافتا إلى أن "العراق لديه تحفظات على فرض العقوبات الاقتصادية على سوريا لأنها دولة مجاورة فضلا عن وجود آلاف العراقيين المقيمين فيها بالإضافة إلى مصالح تجارية واقتصادية مشتركة".

وقررت الجامعة العربية، في ١٢ تشرين الثاني الحالي، تعليق عضوية سوريا حتى تنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة، فضلاً عن سحب السفراء العرب من دمشق، في حين امتنع العراق عن التصويت على القرار وعارضه لبنان واليمن وسوريا.

ووصفت الحكومة العراقية القرار بـ"غير المقبول والخطر جداً"، مؤكدة أن هذا الأمر لم يتخذ إزاء دول أخرى لديها أزمات اكبر، فيما اعتبرت أن العرب وراء تدويل قضاياهم في الأمم المتحدة. وكان مستشار في المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد في وقت سابق، أن الوفد العراقي المشارك في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب والذي تقرر فيه تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، تفاجأ بإدراج موضوع تعليق عضوية سوريا على جدول الأعمال.

وقالت مريم الريّس في تصريح لـ(المدى) مطلع الشهر الحالي، "لم يكن مقرّرا في تلك الجلسة تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية إلا أن بعض الأطراف أصر على وضع مشروع القرار ضمن جدول أعمال الجلسة الاستثنائية لوزراء الخارجية العرب مما شكل مفاجأة للوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية هوشيار زيباري"، وتابعت الريّس "فما كان من زيباري حينها إلا الاتصال هاتفيا برئيس الوزراء نوري المالكي ليبلغه بالتطورات الحاصلة، ومن خلال الاتصال تم الاتفاق على اتخاذ العراق موقفا بامتناعه عن التصويت وتأييده إجراءات الإصلاح التي يقوم بها الرئيس السوري بشار الأسد".

ونفت المستشارة تفرّد كل من زيباري والمالكي بالقرار" وذكرت: وبشأن علاقة العراق مع الكويت ذكر زيباري أن "رئيس الوزراء نوري المالكي قبل دعوة من رئيس الوزراء الكويتي لزيارة الكويت"، مشيرا إلى أن "جميع الملفات العالقة بين البلدين سيتم بحثها خلال الزيارة".

وعن زيارته إلى النجف أوضح وزير الخارجية أن "الهدف من الزيارة هو الإطلاع على استعدادات المحافظة لفعاليات مشروع النجف عاصمة الثقافة للعام ٢٠١٢ والتنسيق مع اللجنة العليا لتقديم الدعم المطلوب من قبل الوزارة"، واصفا العمل في مشاريع عاصمة الثقافة بأنه "انجاز كبير".

وأكد زيباري أن "وزارة الخارجية ستقدم كل الدعم المطلوب وستعمل على حث الدول والمسؤولين والشخصيات العربية والإسلامية على الحضور في فعاليات المهرجان"، كاشفا أن "العراق تلقى ردا رسميا من قطر بأنها ستشارك في المهرجان عبر وزير الثقافة القطري ووفد رسمي".

وأعلن محافظ النجف عدنان الزرفي، في الخامس من تشرين الثاني الحالي، أن فعاليات النجف عاصمة الثقافة الإسلامية ستنطلق منتصف آذار المقبل ويستمر حتى نهاية العام ٢٠١٢، وفيما حين أشار إلى أن تلك الفعاليات تتضمن إقامة عشرة مؤتمرات، أكد أن الحكومة ستوجه دعوة لسبعة زعماء دول إسلامية.

يذكر أن وزراء الثقافة في الدول الإسلامية وافقوا في اجتماعهم في العاصمة الأذربيجانية باكو في آب ٢٠٠٨ على اعتبار النجف عاصمة للثقافة الإسلامية للعام ٢٠١٢.

وكان رئيس لجنة النزاهة البرلمانية بهاء الأعرجي قد كشف عن مطالبة محافظة النجف بتزويد اللجنة بالملفات والعقود والأوليات التي تتعلق بمشاريع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية عام ٢٠١٢".

وقال في أيلول الماضي إن اللجنة وصلها الكثير من الشكاوى بشأن وجود فساد مالي وإداري في العقود التي أبرمت لمشاريع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٢".

وأضاف الأعرجي أن "لجنة النزاهة لم تكن لديها مستندات تتعلق بموضوع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية لذلك طالبت اللجنة محافظة النجف بإرسال كل الأوليات والمستندات محل الخلاف والتي تدور حولها الشبهات".

١١٧ نائباً يوقعون للتحقيق بتعيينات السفارات

□ **بغداد / المدى**

أعلن المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا، السبت، عن إنجاز طلب موقع من ١١٧ نائبا للتحقيق بتعيينات أقارب المسؤولين بسفارات العراق الخارجية، مبينا عدم وجود أي مانع قانوني بتعيين هؤلاء عند وجود مجلس الخدمة الاتحادي.

وقال الملا خلال مؤتمر صحفي عقده، بمبنى البرلمان وحضرته (المدى) إنه "تم انجاز طلب موقع من ١١٧ نائبا للتحقيق بموضوع تعيينات أقارب المسؤولين بسفارات العراق الخارجية، والضغط على الحكومة لتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي"، مبينا أنه "لا يوجد أي مانع قانوني بتعيين هؤلاء عند وجود مجلس الخدمة الاتحادي".

وأضاف الملا أن "هذا الموضوع تم فتحه قبل شهرين، وطالبنا وزير الخارجية هوشيار زيباري بتزويدنا بقوائم أسماء المعينين في خارج العراق من أقارب المسؤولين"، مشيرا إلى انه "تم شن حملة علينا من خلال الإعلام في ذلك الوقت".

وأكد الملا أن "مجلس الخدمة الاتحادي سيساوي بين الجميع سواء كان أقارب المسؤولين أم غيرهم"، لافتا إلى أنه "من يرد أن يدافع عن المظلومين فعليه أن يعين الخريجين من أبناء الشعب العراقي".

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا، في الـ٢٣ من تشرين الأول الماضي، قد أكد أن جميع الأحزاب السياسية متورطة بملف تعيين أقارب السياسيين في السفارات وبينهم قياديون في قائمته، مشيرا إلى أن وزير الخارجية هوشيار زيباري سيزوده بأسماء أقارب المسؤولين لغرض عرضها على البرلمان وإصدار قرار ملزم للحكومة يقضي بإبطال كل تلك التعيينات.

واتهم الملا، في الـ(٢١ تشرين الأول ٢٠١١)، مسؤولين في حزبي الدعوة والمجلس الأعلى بالتأسيس لإقطاعيات عائلية في الدبلوماسية العراقية تحت عنوان المظلومية والدفاع عن المقابر الجماعية، مؤكدا أن وزارة الخارجية العراقية بدأت بالاستجابة مع اللجنة النيابية الخاصة بالتحقيق في ملف أقارب المسؤولين المعينين في السفارات، فيما أشار إلى أن خارطة الطريق الجديدة في التحقيق بهذا الموضوع هو فضح "أصحاب الادعاء بالدفاع عن المظلومين".

ولاقت اتهامات الملا ردود أفعال من قبل بعض السياسيين في التحالف الوطني حيث نفى القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي همام حمودي، في الـ٢٣ من تشرين الأول الماضي، تعيين أشخاص من أقاربه في أي سفارة عراقية، داعيا البرلمانيين إلى أن يكونوا أكثر دقة في نقل المعلومات، كما اعتبر القيادي في حزب الدعوة وليد الحلي، في اليوم ذاته، أن القائمة العراقية تسعى إلى إشغال البلاد في قضايا غير واقعية، مشددا على أن تصريحات المتحدث باسمها بشأن تعيين أقارب السياسيين في السفارات تأتي ضمن حملة تشنها أطراف في القائمة لتبرير البقاء الأميركي في العراق.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد كشف، في الـ٢٣ من تموز الماضي، عن معلومات تفيد بأن بعض السفارات تعمل لصالح أحزابها وقومياتها، داعيا السفراء إلى الوضوح في سياسة العراق الخارجية.

يذكر أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

الإسلامي العراقي يناشد الكتل باقتفاء أثر التيار الصدري

□ **بغداد / المدى**

دعا قيادي في الحزب الإسلامي العراقي النائب عن كتلة الوسط، الكتل السياسية إلى الحذو حذو التيار الصدري في إجراء استبيان حول تقييم أداء أعضائها.

وقال النائب وليد المحمدي "الكتل السياسية مدعوة إلى الحذو والأخذ بطريقة التيار الصدري في إجرائه استبيان حول أداء أعضاء كتلة الأحرار في البرلمان ومجالس المحافظات وذلك لمعرفة الكتل أداء أعضائها ومراجعة الأخطاء في الفترة الماضية".

وأضاف "أننا نبارك هذه الخطوة لما لها من مساهمة كبيرة في تقييم أداء السياسيين والتي تصب بالنتيجة في خدمة العملية السياسية في البلاد واستقرارها وانعكاسها إيجابا على المواطنين".

وكان قد نظم الخميس في بغداد وعدد من المحافظات الاستبيان الشعبي الذي دعا إليه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لتقييم أداء أعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات التابعين لكتلة الأحرار، وتم تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق شمالية ووسطى وجنوبية لإجراء الاستبيان.

يذكر أن النائب عن كتلة الأحرار الصدرية حاكم الزاملي قال "هناك تذمر من الخدمات بصورة عامة .. نحن نتحمل هذه المسؤولية لأنه نحن كنا نأمل أن نقدم ما بوسعنا .. لكن الحقيقة هذه الصراعات السياسية وهذه المشاكل كل هذا اثر سلبا على أداء الحكومة وعلى أداء مجلس النواب".

وطالب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أنصاره بالإدلاء بأصواتهم بشكل صادق في استبيان تقييم أداء أعضاء كتلة الأحرار في البرلمان ومجالس المحافظات.

وفي موضوع آخر، قال المحمدي انه من الضروري أن تكون هناك نية للإصلاح وحل الملفات العالقة لدى قادة الكتل السياسية في العراق قبل عقد اجتماع بينهم.

وقال المحمدي إن "الاجتماعات التي يطالب بعقدها بعض الساسة يجب أن تكون ذات نية حقيقة للإصلاح من قبل الكتل السياسية كافة".

وأضاف "إذا كانت هذه الجلسات مجرد وعود وأخبار فلن يكون لها أي نجاح".

وأكد المحمدي ضرورة حضور رئيس القائمة العراقية إياد علاوي للجلسة التي دعا إليها رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وبحسب القائمة العراقية فإن زعيمها إياد علاوي لن يشارك في اجتماع قادة الكتل السياسية من دون الحصول على ضمانات لتنفيذ ما تبقى من بنود اتفاقية أربيل، وتوقعت تأجيل الاجتماع بسبب عدم التوصل إلى توافق.

الأمن والدفاع تبحث عن أجهزة متطورة لكشف المتفجرات

المالية النيابية تطلب تجزئة الموازنة بإقرار مخصصات وزارتي الداخلية والدفاع أولاً

□ **بغداد / المدى**

يسعى البرلمان من خلال لجانه المتخصصة الى الاستعانة بأجهزة متطورة لكشف المتفجرات بعد أن أثبت اغلبها فشله في الكشف عن العجلات المخفخة، فيما دعت اللجنة المالية البرلمانية الى ضرورة ارسال الموازنة الاتحادية الى وزارتي الداخلية والدفاع من اجل إقرارها في مجلس النواب.

وكشف عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية اسكندر وتوت أن اللجنة ستغادر خلال الأيام القليلة المقبلة الى عدد من الدول من اجل إيجاد أجهزة متطورة للكشف عن المتفجرات.

وقال وتوت لوكالة كل العراق إن "لجنة الأمن والدفاع مستعدة للتعاقد على شراء أجهزة كشف المتفجرات وذلك لأن العراق بحاجة ماسة لها بعد الانسحاب الأميركي من البلاد".

وأضاف ان "اللجنة طالبت الحكومة بإيداع الأشخاص الذين تعاقدوا على الأجهزة السابقة إلى القضاء حيث أن هناك تقصيرا واضحا بشأن هذه القضية".

وأوضح وتوت أن "هناك تنسيقا من قبل لجنة الأمن والدفاع مع هيئة النزاهة بشأن الملف الخاص لهؤلاء الأشخاص"، مبينا أن "لجنة الأمن والدفاع شكلت بذلك لجنة لمتابعة هذا الموضوع واللجنة لا تزال مصرة على ضرورة إحالة هؤلاء الأشخاص إلى القضاء".

وكان رئيس لجنة النزاهة النيابية بهاء الاعرجي قد أعلن في وقت سابق إحالة ملفات فساد إلى هيئة النزاهة والقضاء العراقي من بينها ملفات تتعلق بأجهزة الكشف عن المتفجرات.

الى ذلك، دعا النائب عضو اللجنة المالية النيابة والنائب عن الكتلة البيضاء عزيز المياحي الحكومة الى الاسراع في إرسال موازنة عام ٢٠١٢ لوزارتي الدفاع والداخلية لإقرارها من قبل مجلس النواب قبل موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

وقال المياحي في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه إن "على الحكومة الإسراع في إرسال الموازنة إلى مجلس النواب وذلك لغرض إقرارها قبل نهاية العام الحالي الذي سيشهد انسحاب القوات الأميركية من العراق، لاسيما وأن جزءا كبيرا من جاهزية القوات الامنية من الجيش والشرطة سيعتمد على السرعة في إقرار هذه الموازنة".

وأضاف أن "إقرار الموازنة الخاصة بهاتين الوزارتين في هذا الظرف سيسهم في الإسراع بإتمام التجهيز العسكري واللوجستي للقوات المسلحة من خلال شراء الأسلحة والآليات وأجهزة الكشف عن المتفجرات وغيرها".

يذكر أن وزارة التخطيط قد كشفت في ٢٦/ أيلول الماضي عن ملامح الموازنة الاتحادية للعام المقبل التي ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، وقد أعلن مجلس الوزراء عن تخصيص مبلغ ١٣١ تريليون دينار كموازنة إجمالية اتحادية بزيادة قدرها ٣٦ بالمئة عن العام الماضي، وأشار إلى أن إجمالي الإيرادات الاتحادية بلغ ١٠٧،٧ تريليون دينار بعجز إجمالي قدره ٢٣،٣ تريليون دينار يتم تغطيته من المبالغ النقدية المدورة من موازنة العام ٢٠١١.

وفي سياق آخر، أكد النائب فالح الزيادي عن ائتلاف دولة القانون ان اغلبية أعضاء مجلس النواب طالبوا بطرد الشركات الأمنية من العراق واصفين إياها بالوجه الثاني للاحتلال.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية المستقلة عن الزيادي قوله إن الشركات الأمنية هي الشكل الآخر للوجود الأجنبي غير المرغوب به في الشارع العراقي. وهناك مطالبات برلمانية بإخراج هذه الشركات من العراق. وبين الزيادي أن أغلب تلك الشركات لا تلتزم بقواعد السير في الطرق الداخلية والخارجية بل يتعمد عناصرها قيادة سياراتهم بشكل استفزازي للمواطن العراقي.

وأضاف إذا كانت هناك ضرورة لبقاء أعداد قليلة من هذه الشركات في العراق فيجب أن يلتزم عناصرها بالضوابط والقوانين العراقية.

وعقدت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب في الاسبوع الماضي اجتماعا لأعضائها تمخّض عنه قرار بتقليص عدد الشركات الأمنية العاملة في العراق، فضلا عن اتخاذ إجراءات قانونية مشددة على قضية تسجيل هذه الشركات.

وقال عضو اللجنة شوان محمد طه في تصريح لـ(المدى) قبل اربعة ايام، "إن لجنة الأمن والدفاع النيابيّة قررت في اجتماعها أمس تقليص عدد الشركات الأمنية العاملة في العراق والتي وصل عددها إلى ١٥٠٠ شركة أجنبية وعراقية والتي شكلت كاهلا كبيرا على الوضع الاقتصادي نظرا لما تحتاجه من أموال".

وتابع طه، القيادي في ائتلاف الكتل الكردستانية، "كما تقرر أيضا اتخاذ إجراءات مشددة فيما يخص تسجيل هذه الشركات في وزارة الداخلية، وذلك بإعطاء الأولوية إلى الشركات العراقية وفرض عدد من الشروط على نظيرتها الأجنبية". وفيما يخصّ الاتهامات التي تطلق من بعض الجهات السياسية باستمرار وجود عناصر شركة البلاك ووتر المتهمة بقتل ١٤ عراقياً في ساحة النسور سنة ٢٠٠٧، قال عضو لجنة الأمن والدفاع "لا املك معلومات حول ذلك الأمر ولكن قد يدخل بعض المنتسبين إلى هذه الشركة الأمنية عبر شركات أخرى"، مطالبا في الوقت نفسه "الحكومة عندما تضع شركة ما ضمن اللائحة السوداء بإدراج منتسبيها أيضا ضمن الحظر وبالتالي حتى لا يتمكنوا من ممارسة نشاطهم في العراق عبر شركات أخرى كما يحصل في الوقت الحالي".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون